



كلمة

## وفد جمهورية العراق

أمام

اللجنة الخامسة (لجنة الإدارة والميزانية)

البند (136)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019

للبعثات السياسية الخاصة

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم

المرتبكة من قبل عصابات داعش الإرهابية

(UNITAD)

نيويورك - كانون الاول 2018

كلمة وفد جمهورية العراق في الاجتماع الرسمي لاعمال اللجنة الخامسة في الدورة  
(73) من الجمعية العامة

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي في البداية بأن اتقدم لكم ولأعضاء مكتبكم الموقر بالتهنئة الصادقة على نجاح ترأسكم اعمال اللجنة الخامسة، متمنياً لكم الموفقية في اتمام عملكم هذا، كما واود ان اؤكد على دعم وفد بلادي الكامل لكم، واتقدم بالشكر الى السيد (جاندراماناتان) المراقب المالي بالوكالة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، على عرضه تقرير الامين العام المرقم (A/73/352/Add.6) بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسااعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تآذن بها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والخاص بتمويل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الارهابية (UNITAD) والشكر موصول الى السيد (كارلوس رويز ماسيو) رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لعرضه التقرير ذي الصلة، واشكر موظفي الامانة العامة الذين ساهموا في انجاز هذه التقارير واخراجها بالصورة التي بين ايدينا والتي تعكس الجهد الكبير المبذول في اعدادها.

السيدة الرئيس،

تقدر حكومة بلادي وقوف المجتمع الدولي ودعمه لها خلال حرب مكافحة الإرهاب العالمي المتمثل بعصابات داعش الإرهابية، حيث قاتل العراقيون نيابة عن العالم اجمع ضد هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، وعلى مدى ثلاث سنوات، تمتد من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، ارتكبت خلالها عصابات داعش الإرهابية في العراق انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وارتكبت أعمال قد تصل خطورتها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وعليه وبطلب من الحكومة العراقية اعتمد مجلس الامن في أيلول 2017، قراره المرقم 2379، وطالب المجلس من الأمين العام إنشاء فريق تحقيق دولي، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية المبذولة في بلدي العراق والرامية إلى

مسألة عصابات داعش الارهابية عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية في العراق. وطلب المجلس كذلك أن يضطلع فريق التحقيق، مع التقيد بأعلى المعايير الممكنة لضمان استخدام الأدلة التي يجمعها الفريق على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية.

**السيدة الرئيس،**

كُلف فريق التحقيق بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة التي يمكن أن تكون قد ارتُكبت من قبل عصابات داعش الارهابية، وسيعمل بشكل مكثف في الميدان، وسيحتاج فريق التحقيق إلى القدرات والإمكانات اللازمة من أجل الاضطلاع بهذه الولاية. وسيتألف الفريق من خبراء وطنيين ودوليين، بما في ذلك خبراء مختصين في مجالات التحقيقات الجنائية، والقانون الجنائي الدولي، وجمع الأدلة الجنائية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وحماية الضحايا والشهود، وتحليل مسرح الجريمة. وسيجري نشر أفرقة التحقيق المتخصصة هذه في أنحاء مختلفة من العراق لجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة من قبل داعش الإرهابي.

وسيكون متوقعا من فريق التحقيق تلقي وتحليل وتخزين المعلومات والمواد بأمان من مجموعة من المصادر في العراق، وكفالة وضع البروتوكولات الأمنية والعملياتية والرقابية المناسبة لتمكين التنفيذ الآمن والفعال لهذا الغرض. وسيحرص فريق التحقيق أيضا على كفالة استخدام الأدلة التي يجمعها أو يحتفظ بها ويخزنها بأمان، وكذلك أي مواد أو تحليلات ينتجها، فقط في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة تقوم بها محاكم محلية مختصة في العراق.

**السيدة الرئيس،**

لكي يتمكن فريق التحقيق من الوفاء بولايته، يجب أن تكون لديه قدرة عالية على التنقل وأن يكون بوسعه إجراء التحقيقات في الميدان، حيث ارتُكبت الجرائم ويتواجد الشهود.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وبالتعاون مع اللجنة الحكومية العراقية المشكّلة للتنسيق والدعم لعمل الفريق الاممي، سيتم إنشاء مركز عمليات التخطيط للتحقيقات الميدانية من أجل تيسير نشر ثلاث وحدات للتحقيق الميداني، وغير ذلك من عناصر فريق التحقيق في مختلف أرجاء العراق.

**السيدة الرئيس،**

من الاستعراض أعلاه لمهام فريق التحقيق بموجب الولاية المناطة به ولكي يتمكن من تنفيذ أنشطته بشكل كفوء وفاعل حسب التكاليف الصادر عن مجلس الأمن لابد من مراعاة توفير التمويل المالي له وإدارة موارده البشرية بشكل يتناسب مع هذه المهام، وان عدم توفير الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية قد تؤدي الى قصور في تنفيذ مهامه والولاية المناطة به، كما اود ان اشير الى ان المبلغ المقترح لميزانية عام 2019، قد يكون غير كافي لتغطية تكاليف المهام الموكلة لعمل الفريق.

**السيدة الرئيس،**

تود حكومة بلادي ان تتقدم بالشكر والعرفان الى شعب وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لتبرعها مبلغ مليون جنيه إسترليني والشكر موصول الى حكومة وشعب دولة قطر لتبرعها مبلغ 100 الف دولار امريكي الى الصندوق الاستئماني الخاص بالفريق ولكل من تقدم بالدعم المالي للفريق، وادعو جميع الدول الأعضاء الى التبرع للصندوق وذلك دعماً للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ولتحقيق العدالة لكل ضحايا عصابات داعش الإرهابية في العراق والعالم اجمع.

وفي الختام اؤكد لكم استعداد وفد بلادي على المشاركة بشكل بناء في المداورات حول هذا البند من جدول الاعمال خلال الاجتماعات والمناقشات غير الرسمية.

شكراً السيدة الرئيس.